وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحـوث والمعلومات

عسكرة الجزر اليمنية

وإعادة تشكيل الأمن البحري في البحر الأحمر وبحر العرب

أنــس القاضي

WWW.SABA.YE

عسكرة الجزر اليمنية

وإعادة تشكيل الأمن البحري في البحر الأحمر وبحر العرب

أنس القاضي

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)

مركز البحـــوث والمعلومات

يناير 2026م - شعبان 1447هـ

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات

الجمهورية اليمنية – صنعاء حي الحصبة
هاتف 01-563333
البريد الإلكتروني: albhwth3@gmail.com
الموقع الإلكتروني https://www.saba.ye/ar

الآراء الواردة في الورقة البحثية لا تعبر بالضرورة عن رأي الوكالة

قائمة المحتـــــويات

ملخص تنفيذي:..... 3

أولاً: الجزر اليمنية في معادلة الأمن البحري الإقليمي والدولي..... 4

ثانياً: الإطار النظري..... 6

ثالثاً: الجزر اليمنية - التوزيع الجغرافي والأهمية الاستراتيجية..... 7

رابعاً: التحولات العسكرية في الجزر اليمنية منذ 2015م..... 11

خامساً: الاستحداثات العسكرية..... 17

سادساً: الفاعلون الرئيسيون وأدوارهم..... 19

الخاتمة 24

ملخص تنفيذي:

تتناول هذه الورقة التحولات التي طرأت على الجزر اليمنية منذ عام 2015م بوصفها أحد المفاتيح المركزية لإعادة تشكيل معادلة الأمن البحري في البحر الأحمر وبحر العرب ومدخل المحيط الهندي. وتنطلق من فرضية أساسية مفادها أن عسكرة الجزر اليمنية من قبل قوى تحالف العدوان، وخصوصاً الإمارات، لم تكن نتاجًا عرضيًا للحرب العدوانية عام 2015م وما أرتبط بها من شعارات حول "عودة الشرعية"، وغيرها، بل مسارًا مقصودًا يهدف إلى بناء نفوذ بحري طويل الأمد، وتحويل الجغرافيا اليمنية إلى منظومة نقاط ارتكاز وظيفية ضمن ترتيبات أمنية غربية وصهيونية.

تُظهر الورقة أن الجزر اليمنية، بحكم توزيعها الجغرافي الحاكم قرب خطوط الملاحة الدولية ومضيق باب المندب، تمثل "عُقد تحكم" قادرة على التأثير المباشر في حركة التجارة والطاقة العالمية. ومنذ بدء العدوان على اليمن، جرى إخراج هذه الجزر تدريجيًا من إطار السيادة الوطنية، وتحويلها إلى منصّات عسكرية عبر مسار متدرج شمل التمركز المباشر، ثم الإدارة غير المباشرة عبر الوكلاء المحليين، وصولًا إلى إنشاء بنى تحتية نوعية شملت مدارج طيران ومرافق لوجستية وأرصفة بحرية ذات وظائف تتجاوز بكثير متطلبات الحرب الداخلية.

وتكشف قراءة الاستحداثات الإماراتية في الجزر ، خاصة خلال الأعوام 2021–2025، صممت لمهام الهيمنة على المجال البحري معلوماتيًا وأمنيًا، عبر الرصد والإنذار المبكر والتحكم بالملاحة، بما ينسجم مع منطق الهيمنة البحرية الغربية وتدويل الممرات الحيوية.

كما تُبرز الورقة أن تفكك معسكر تحالف العدوان، وخروج الإمارات مطلع 2026م، لم يُنهِ واقع الهيمنة، بل أعاد تركيزها بيد السعودية عبر احتواء وكلاء الإمارات السابقين.

أولاً: الجزر اليمنية في معادلة الأمن البحري الإقليمي والدولي

تُشكّل الجزر اليمنية أحد أكثر العناصر الجغرافية العسكرية حساسية، في بنية الصراع والتنافس الإقليمي المحيط بالبحر الأحمر وبحر العرب، ليس فقط لارتباطها الجغرافي المباشر بمضيق باب المندب بأهميته المخاصة، بل لكونها مجتمعةً تمثل مفاتيح سيطرة "عقد تحكمٍ" فعليّة في واحدٍ من أهم شرايين الملاحة العالمية لنقل الطاقة والتجارة؛ فاليمن، بحكم امتداده الساحلي الطويل وتوزّع جُزُره على مسار الممرات الدولية، يقع في قلب المعادلة البحرية في المنطقة.

بداية من مارس في العام 2015م، ومع شن الحرب العدوانية على اليمن، تحوّلت الجزر اليمنية تدريجياً إلى مساحات مفتوحة للتمركز العسكري الإماراتي السعودي، سواء عبر حضور مباشر لقوات غازية من هذه الدول، ، أو عبر وكلاء محليين يتولّون السيطرة والإدارة الميدانية لصالح المُشغّل الأجنبي، جرى هذا التحول عبر مسار متدرج أُعيد فيه توظيف الجغرافيا اليمنية ضمن ترتيبات أمنية متعلقة بالأطماع والنفوذ الخليجي وارتباطاته الغربية والصهيونية.

وبعيداً عن الشعارات المعلنة حول "استعادة" الشرعية المزعومة، انتقلت قوى التحالف المعادية وخصوصاً الإمارات إلى الجزر وبدأت بالاستحداثات العسكرية التي جرى تنفيذها على الأرض، لاسيما إنشاء مدارج طيران ومرافق لوجستية في جزر ذات كثافة سكانية محدودة، وجرى الانتقال إليها للسيطرة عليها خاصة، وبعيداً عن مسار العمليات العسكرية المباشرة ضد صنعاء، فجزيرة كأرخبيل سقطرى على مدخل المحيط الهندي، لم تحدث فيها أي مواجهات عسكرية، ولم يكن لصنعاء أي قدرة على الوصول إليها ومع ذلك تم التمركز فيها من قبل الإمارات والسعودية.

ويتضح من هذا المسار، أن التوجه نحو الجزر لم يكن تكتيكياً متعلق بالحرب القائمة، بل يُعبر عن سياسات مقصودة تهدف إلى الهيمنة على الجزر اليمنية وبناء نفوذ بحري طويل الأمد في جنوب البحر الأحمر وبحر العرب ومدخل المحيط الهندي، على حساب السيادة الوطنية اليمنية والأمن القومي اليمني.

تسعى هذه الورقة إلى تفكيك الأهمية العسكرية للجزر اليمنية التي جعلتها مطمعاً لقوى تحالف العدوان وخصوصاً الإمارات، وتحليل التحولات التي طرأت عليها منذ العام 2015م حتى التحولات الأخيرة في وسط معسكر تحالف العدوان ديسمبر 2025م - يناير 2026م، من خلال قراءة الاستحداثات العسكرية في سياقها الجيوسياسي الأشمل، لا باعتبارها

وقائـع منفصلـة أو إجـراءات تكتيكيـة معزولة.

كـما تحـاول الورقـة مقاربـة أدوار القوى الغازية والـوكلاء المحليين بوصفهم بطريقـة أو أخرى وبحكم الأمـر الواقـع والارتباطـات الأمنية جزءاً من منظومـة غربية صهيونية.

تنطلـق الورقـة مـن فرضيـة أساسـية مفادهـا أن عسـكرة الجـزر اليمنية من قبـل قوى العـدوان لا تؤدي إلى تعزيـز أمـن الملاحـة، بـل إلى تدويـل الممـرات البحريـة وتحويلها إلى سـاحات تنافـس وصراع نفوذ، وهو مـا ينعكـس سـلباً عـلى سـيادة اليمـن أولاً، وعلى أمن البحـر الأحمر وبـاب المنـدب، والملاحة الدوليـة عموماً.

ثانياً: الإطار النظري

تنطلق الورقة من مقاربة الجغرافيا العسكرية التي تتعامل مع الجزر بوصفها منصّات تحكم، فالجزر الواقعة على مقربة من الممرات الدولية تؤدي وظائف تتجاوز الدفاع الساحلي إلى: التحكم البحري ومنع الوصول والسيطرة على المجال، بما يشمل الرصد، والإنذار المبكر، وتأمين خطوط الإمداد، وقطعها عند الضرورة. وفي حالة البحر الأحمر وباب المندب، تتضاعف قيمة الجزر لأن عرض المضيق الضيق نسبياً يحوّل أي تمركز فيها إلى قدرة عملية على التأثير المباشر في حركة الملاحة، سواء عبر الوجود الجوي، أو البحري، أو منظومات الاستطلاع المتقدمة.

تعتمد الورقة مفهوم "سلاسل القواعد" بوصفه إطاراً يفسّر الانتقال من التمركز الدفاعي المؤقت إلى بناء شبكة نفوذ متصلة، حيث لا تُقاس أهمية القاعدة الواحدة بذاتها، بل بوظيفتها ضمن منظومة أوسع من النقاط المتكاملة جوياً وبحرياً.

في هذا السياق، تُفهم الاستحداثات في الجزر اليمنية على أنها حلقات في شبكة إقليمية تمتد عبر البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب، بما يتيح المرونة العملية وتوزيع الأعباء وتقليص المخاطر السياسية للوجود المباشر.

يُميّز الإطار المفاهيمي بين ثلاثة أنماط للتمركز العسكري الأجنبي: القاعدة الدائمة، والتمركز الوظيفي المؤقت، والتمركز عبر الوكلاء، ويُعدّ النمط الأخير الأكثر شيوعاً في السياق اليمني، حيث انيطت مهام السيطرة والإدارة بقوى محلية تحمل صفة رسمية أو شبه رسمية (خفر السواحل، قوات الانتقالي، قوات طارق صالح)، بينما تُحتفظ مفاتيح القرار والقدرات النوعية لدى المهيمن الأجنبي.

هذا النمط، وإن خفّف الكلفة السياسية المباشرة، إلا أنه يُنتج سيادة مجتزأة ويُبقي المجال البحري خاضعاً لإدارة خارج إطار الدولة الوطنية الجامعة، بما ينسجم مع واقع الانقسام المفروض ويحدّ من قدرة صنعاء على بسط ولاية سيادية متكاملة على السواحل والجزر.

تعتمد الورقة مفهوم نقاط الاختناق (Chokepoints) لفهم مركزية مضيق باب المندب، حيث تتحول السيطرة أو النفوذ على محيطه إلى رافعة استراتيجية في التنافس الدولي على الطاقة والتجارة.

ثالثاً: الجزر اليمنية - التوزيع الجغرافي والأهمية الاستراتيجية

التوزيع الجغرافي للجزر اليمنية ومجالات السيطرة

يمتلك اليمن واحدةً من أكثر توزيعات الجزر حساسية في الإقليم،[1] إذ تنتشر جُزُره على امتداد البحر الأحمر وبحر العرب وخليج عدن، بمحاذاة خطوط الملاحة الدولية الأكثر كثافة في نقل الطاقة والتجارة، وتتركّز الغالبية العددية للجزر في البحر الأحمر، حيث تنتشر عشرات الجزر الصغيرة والمتوسطة قرب الساحل الغربي، بينما تتمركز الجزر الأكبر مساحة وتأثيراً في بحر العرب، وعلى رأسها أرخبيل سقطرى، هذا التوزيع يمنح اليمن عمقاً بحرياً، ويضعه في تماس مباشر مع عقد جيوسياسية حاكمة، تجعل من السيطرة أو النفوذ على هذه الجزر عاملاً مؤثراً في معادلة الأمن الإقليمي.

جزر البحر الأحمر:

تُعدّ جزر البحر الأحمر، وفي مقدمتها ميون (بريم) وزُقَر وأرخبيل حنيش، نقاط ارتكاز أساسية للتحكم بمضيق باب المندب، فجزيرة ميون، الواقعة في قلب المضيق، تقسمه إلى قناتين ملاحتين، ما يجعل أي تمركز عسكري فيها قادراً على مراقبة الحركة البحرية والتحكم بها في أضيق نقطة عبور بين آسيا وأفريقيا.

جزيرة ميون (بريم)

أما جزيرة زُقَر وأرخبيل حنيش، فيؤديان وظيفة الإشراف المتقدم على الممر الملاحي جنوب البحر

---

1) تتوزع الجزر اليمنية البالغة بين البحر الأحمر والبحر العربي، إذ يضم البحر الأحمر عدداً كبيراً من الجزر أبرزها كمران، وميون، وأرخبيل حنيش الذي يشمل حنيش الكبرى وحنيش الصغرى وزقر، إضافة إلى جزر الزبير ذات الطبيعة البركانية، وجزر أخرى مثل جبل الطير، والطواق، والحمر، والمنحس، والفشت، وتبرز جزيرة ميون تحديداً لموقعها المحوري في مضيق باب المندب، بينما تمثل كمران أكبر الجزر المأهولة ذات الامتداد التاريخي والسياسي. أما في البحر العربي فيبرز أرخبيل سقطرى، الذي يضم سقطرى وسمحة وعبد الكوري ودرسه، باعتباره أكبر الجزر اليمنية وأكثرها تأثيراً في موازين السيطرة البحرية على بحر العرب والمحيط الهندي، إلى جانب جزر بئر علي التابعة لقطاع بئر علي في محافظة شبوة. وتُعد جزر سقطرى، وعبد الكوري، وميون، وكمران، والفشت، وبكلان من أهم الجزر المأهولة، لما تمثله من نقاط ارتكاز استراتيجية وتمنح اليمن موقعاً جيوسياسياً مؤثراً في واحدة من أكثر المناطق البحرية حساسية في العالم.

جزيرة ميون (بريم)

الأحمـر، ويوفّـران عمقـاً عمليـاتيـاً يسـمح بالربط بين البحـر الأحمر والسـاحل الغربي لليمـن. وتكمن الميزة الديموغرافيـة لهـذه الجـزر في كونهـا غـير كثيفـة بالسـكان، وقابلـة للتحول السريـع إلى منصّات عسـكرية دون كلفـة اجتماعيـة مباشرة.

جزيرة زقر وأرخبيل جزر حنيش

جزر بحر العرب وخليج عدن:

على الضفة الأخرى، يمثّل أرخبيل سقطرى ومعه جزر عبد الكوري وسمحة ودرسا عمقاً استراتيجياً يتجاوز باب المندب نحو بحر العرب والمحيط الهندي؛ فموقع سقطرى، القريب من مسارات الشحن القادمة من آسيا والمتجهة نحو قناة السويس، يمنح من يسيطر عليها قدرة على الرصد المبكر والتأثير غير المباشر في حركة الملاحة بعيدة المدى، كما أن طبيعة هذه الجزر—من حيث المساحة، وطول السواحل، وقابلية إنشاء مرافق جوية وبحرية—تجعلها مؤهلة للعب دور قواعد دعم لوجستي واستخباري، وليس مجرد نقاط مراقبة ساحلية. وتزداد أهميتها في سياق التنافس الدولي على بحر العرب، بوصفه الامتداد الطبيعي لصراعات النفوذ في المحيطين الهندي والهادئ.

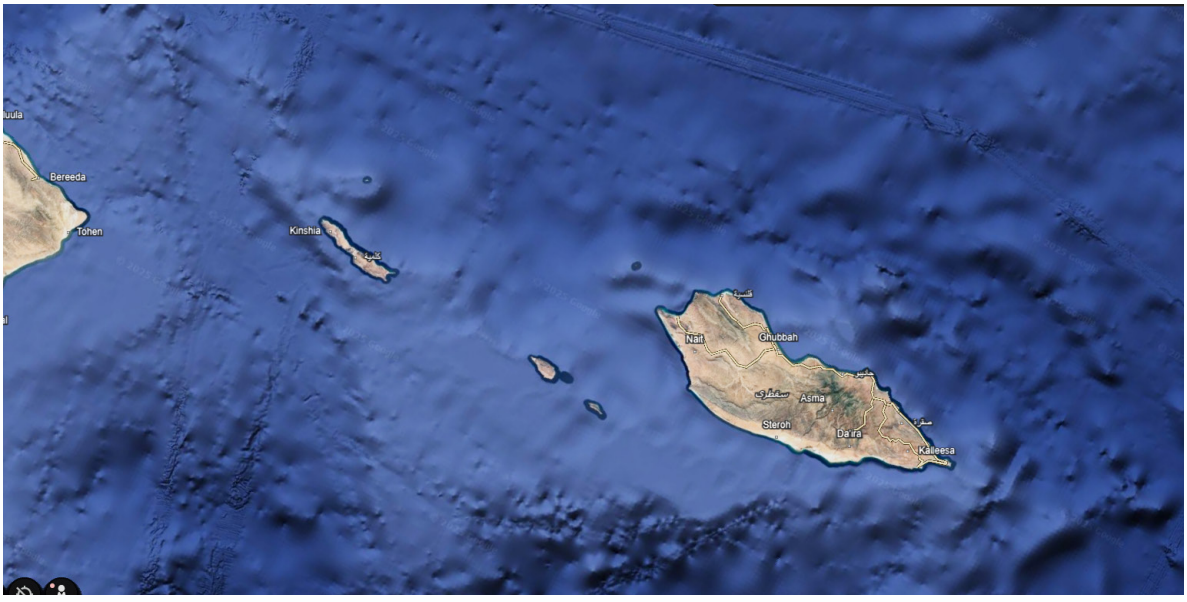

أرخبيل سقطرى على مدخل المحيط الهندي

الخصائص العسكرية المشتركة للجزر اليمنية

تشترك الجزر اليمنية، رغم تباين مواقعها، في خصائص عسكرية تجعلها مطمعاً لأي مشروع تمركز طويل الأمد، فهي تقع بالقرب من خطوط ملاحة دولية، وتتمتع بقدرة عالية على استيعاب مدارج طيران ومرافئ بحرية، وتسمح بالربط العملياتي بين الجو والبحر في مساحات جغرافية محدودة. كما أن بعدها النسبي عن المراكز السكانية الكبرى يقلّل من كلفة العسكرة المباشرة، ويُسهّل إدارتها عبر

الـوكلاء، ففـي في ظـل غيـاب دولـة يمنية موحّـدة، وفي ظل وجـود هيمنة أجنبيـة تتحول الجـزر، إلى عامل اسـتنزاف للسـيادة الوطنيـة، إذ تُسـتثمر الجغرافيا بوصفها وظيفـة أمنية لصالح قوى أجنبيـة، بدل أن تكون ركيـزة لأمـن وطني، وللأمـن الجماعـي في المنطقة.

دلالة التوزيع الجغرافي في سياق الصراع الراهن

إن قـراءة التوزيـع الجغـرافي للجـزر اليمنيـة تُظهـر بوضوح أن أهميتها الاسـتراتيجية تنبع مـن تكاملها ضمـن منظومـة واحـدة تمتـد مـن بـاب المنـدب إلى بحـر العـرب، وفي هـذا الإطـار، فـإن أي تمركز عسـكري أو اسـتحداثات مـن قـوى أجنبيـة أو عـبر الـوكلاء، لا يمكـن فصلهـا عـن الصـورة الكليـة لإعـادة هندسـة المجـال البحـري اليمنـي. هـذا التوزيـع يجعل من اسـتعادة السـيادة على الجزر مسـألة مركزيـة في أي تصور للأمـن القومـي اليمنـي ولأمـن الملاحـة، إذ لا يمكـن تحقيـق الاسـتقرار البحـري عـبر تجزئـة الجغرافيـا اليمنيـة وتحويلهـا إلى نقـاط نفـوذ متفرقـة، بـل عـبر إدارة وطنية موحّـدة تعيد توظيف هـذه الجزر ضمن اسـتراتيجية سـيادية شاملة.

رابعاً: التحولات العسكرية في الجزر اليمنية منذ 2015م

المرحلة الأولى (2015 -2017): التمركز العسكري المباشر وتثبيت السيطرة

شهدت الجزر اليمنية، منذ انطلاق الحرب العدوانية بقيادة السعودية في مارس 2015م بإسناد أمريكي، انتقالاً سريعاً من وضعها كمساحات مهمّشة نسبياً إلى مواقع ذات أولوية عسكرية عالية. في هذه المرحلة، ارتبط التمركز العسكري بالجزر مباشرةً بسياق العمليات العسكرية ضد قوات الجيش واللجان الشعبية-صنعاء، اتّسم هذا الطور بحضور عسكري مباشر لقوى "التحالف"، واستخدام بعض الجزر كنقاط دعم لوجستي وعملياتي، خصوصاً في بعض جزر البحر الأحمر، دون بلورة بنية تحتية دائمة أو استثمارات إنشائية واسعة، ما عكس طابعاً تكتيكياً مرتبطاً بمرحلة العدوان المفتوح ومحاولة الحسم السريع.

المرحلة الثانية (2018 ـ 2020): إعادة التموضع والانتقال إلى الإدارة غير المباشرة

ابتداءً من عامي 2017م- 2018م، دخلت الجزر اليمنية طوراً جديداً من التمركز، اتّسم بتقليص الوجود العسكري المعلن، ولا سيما من جانب الإمارات، لم يكن هذا التحول انسحاباً فعلياً بقدر ما كان انتقالاً من السيطرة المباشرة إلى نمط الهيمنة غير المباشرة، عبر قوى محلية أُنيطت بها مهام الحماية والإدارة الميدانية.

وفي هذا السياق، برز دور "المجلس الانتقالي الجنوبي" وقوات "طارق صالح" في الساحل الغربي، إضافة إلى إعادة تفعيل أدوار "خفر السواحل- التابع لما سُميت بحكومة الشرعية"، ليكون هو الوكيل المحلي للمهيمن الأجنبي، بما أتاح استمرار النفوذ دون تحمّل الكلفة الكاملة.

المرحلة الثالثة (2021م ـ 2023م): الاستحداثات النوعية وبناء البنية التحتية

مثّلت هذه المرحلة نقطة تحوّل نوعية في التعاطي مع الجزر اليمنية، حيث انتقلت الإمارات إلى استثمارات في البنية التحتية، وبدأت أعمال إنشاء مدارج طيران، وتطوير مرافق لوجستية، وبناء أرصفة بحرية في جزر محددة، في مقدمتها ميون، وزُقَر، وعبد الكوري، مع مؤشرات على أن هذه الاستحداثات صُمّمت لاستيعاب طائرات نقل عسكرية ومهام استطلاع، لا لتلبية احتياجات محلية أو عملياتية مؤقتة،

هـذا التحـول كشـف أن الاهتـمام بالجـزر بـات بوصفهـا عُقـد ثابتة ضمن شـبكة تمركز أوسـع وطويـل الأمد في البحـر الأحمـر وبحر العـرب، ومدخل المحيـط الهندي.

صورة التقطها قمر صناعي تُظهر جزيرة بريم في مضيق باب المندب بتاريخ 9 مارس 2021م. يظهر المدرج الجديد بوضوح في الجزء الشمالي الغربي من الجزيرة.

جزيرة ميون. تُظهر الصور المتاحة ظهور هيكلين صغيرين جديدين يشبهان حظيرة الطائرات على منصة خرسانية جنوب أعمال المدرج.

جزيرة ميون: تُظهر الصورة أن كلاً من المبنيين يحتوي على ما يبدو على ثلاثة مولدات كهربائية، وأن جداراً عالياً يحميهما من ثلاث جهات. وإلى الجنوب من هذين المبنيين، يجري إنشاء موقع محمي يتألف من جدارين عاليين وطبقة إسفلتية جديدة، وفقاً لمختبر إنتل. ويمكن تخصيص هذا الموقع المرتفع لنظام دفاع جوي أو معدات حرب إلكترونية / استخبارات إشارات .

مهبط طيران في جزيرة عبد الكوري أرخبيل سقطرى

مهبط طيران في جزيرة زقر- البحر الاحمر

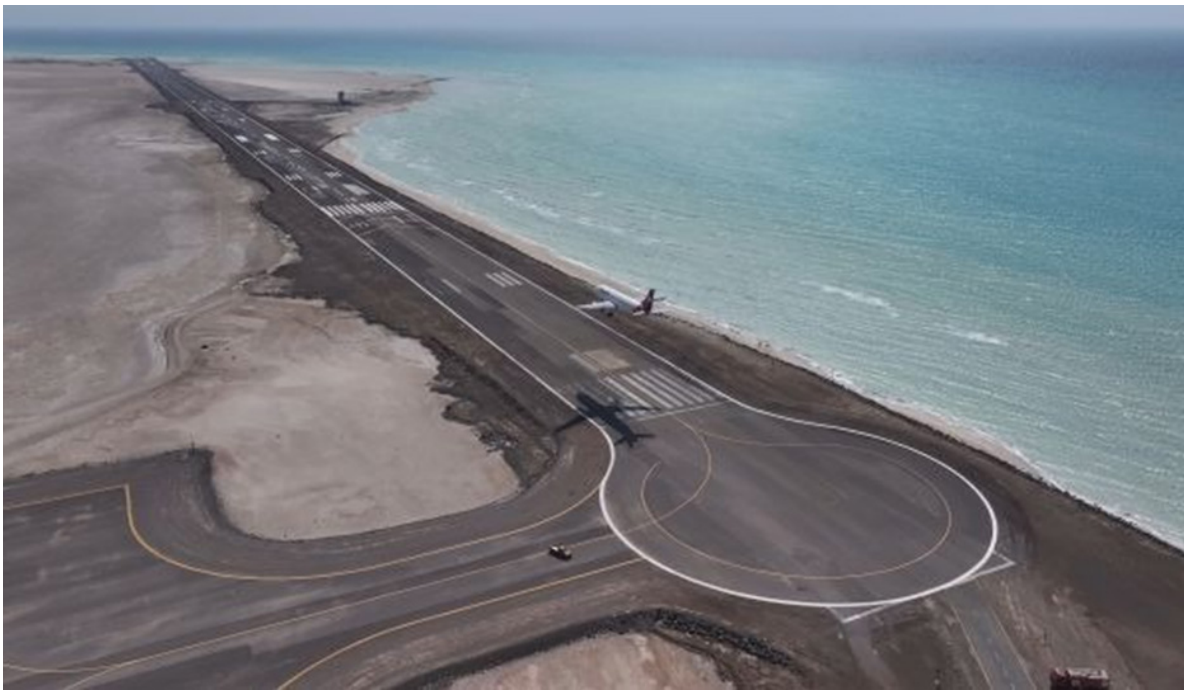

مطار المخاء- تعز مؤهل للاستخدام المزدوج العسكري والمدني

المرحلة الرابعة (2023 ـ 2025): تكامل الشبكة وتعميق الوظيفة الإقليمية

في السنوات الأخيرة، ومع دخول اليمن في اسناد المقاومة الفلسطينية على خلفية معركة طوفان الأقصى، وقيام القوات المسلحة اليمنية، بعمليات بحرية ضد الملاحة المرتبطة بالكيان الصهيوني ثم الملاحة الامريكية البريطانية عقب تشكيلهم تحالف عسكري معادي لليمن "تحالف الازدهار"، ابتدأ من هذا المتغير، تفاقمت المخاوف الإمبريالية الغربية والصهيونية من القدرات اليمنية، فدخلت الجزر اليمنية في مرحلة جديدة من الاستهداف الاجنبي.

اتّضح في هذا المرحلة أن الاستحداثات العسكرية الإماراتية في الجزر اليمنية جزء من شبكة متكاملة تُدار وفق منطق الربط العملياتي بين الجو والبحر، أظهرت صور الأقمار الصناعية والتقارير المفتوحة تطوّراً متسارعاً في جاهزية المدارج والمرافق، بما يسمح باستخدامها في مهام مراقبة الملاحة، والدعم اللوجستي، والتنسيق الاستخباري المعادي لليمن، ويُفهم هذا التطور في إطار تعاظم أهمية البحر الأحمر وبحر العرب في التنافس الدولي، حيث تحوّلت الجزر اليمنية إلى أدوات لضبط المجال البحري إقليمياً، لا إلى ساحات "اشتباك محلية".

تكشف قراءة التحولات العسكرية منذ 2015م أن الجزر اليمنية انتقلت تدريجياً من مواقع ثانوية في صراع متشابك داخلي- اقليمي، إلى نقاط ارتكاز في معادلة أمن بحري إقليمي ودولي وبشكل أدق غربي وصهيوني.

خامساً: الاستحداثات العسكرية

مدارج الطيران:

تُعدّ مدارج الطيران التي أُنشئت أو طُوّرت في عدد من الجزر اليمنية المؤشر الأوضح على تحوّل نوعي في طبيعة التمركز العسكري. فالأطوال التي جرى رصدها—والتي تتجاوز في بعض الحالات 1.8 إلى 3 كيلومترات—لا تتناسب مع متطلبات النقل الخفيف أو الاستخدامات المدنية المحدودة، بل تشير إلى قابلية تشغيل طائرات نقل عسكرية متوسطة وثقيلة، وطائرات دوريات بحرية، وربما منصّات استطلاع مأهولة وغير مأهولة.

هذا المستوى من الجاهزية يُخرج وظيفة المدرج من كونه مرفقاً داعماً مؤقتاً إلى قدرة تشغيلية شبه مستقلة، تتيح الإقلاع والهبوط دون الحاجة إلى الارتباط الفوري بقواعد برية داخل اليمن.

المرافق اللوجستية والأرصفة

ترافقت المدارج مع إنشاء أو تأهيل مرافق لوجستية وأرصفة بحرية، بما يسمح بتموين مستمر ونقل معدات وأفراد عبر البحر، هذا التكامل بين الجو والبحر يُقلّص الاعتماد على الموانئ البرية الخاضعة لتعقيدات سياسية وأمنية، ويمنح التمركز الجزري مرونة أعلى، كما أن طبيعة هذه المرافق—من حيث مواقعها المعزولة وتصميمها الوظيفي—تشير إلى توجّه لتثبيت الوجود العسكري بأقل احتكاك ممكن مع البيئات السكانية، ما يُخفّف الكلفة السياسية ويُعزّز الاستمرارية.

الوظائف العسكرية المحتملة

تكشف بنية الاستحداثات أن الوظيفة الأساسية منها ليست خوض اشتباكات مباشرة، بل مراقبة المجال البحري والتحكّم به معلوماتياً، فالجزر تُوفّر منصّات مثالية لمهام الرصد والإنذار المبكر، وتتبع حركة السفن، ودعم عمليات التفتيش أو المنع عند الضرورة.

ويُفهم هذا التوجّه بوصفه انتقالاً من منطق الردّ العسكري إلى منطق الإدارة الأمنية للممرات، حيث تصبح السيطرة على المعلومات والتدفّقات أهم من الحضور القتالي الكثيف.

التمركز بعيداً عن مسرح الحرب الداخلي

من اللافت أن غالبية هذه الاستحداثات جرت بعيداً عن خطوط التماس المباشر مع صنعاء، ما يعزّز فرضية أن الجزر لا تُوظّف كمنصّات لإدارة الحرب المباشرة بقدر ما تُعاد هندستها لخدمة أدوار دولية وإقليمية أوسع ضمن التحالف الغربي-الصهيوني، هذا الفصل بين مسرح الحرب البرّي ومساحات التمركز البحري يعكس إدراكاً بأن قيمة الجزر تكمن في موقعها الجغرافي لا في انخراطها القتالي المباشر، وهو ما ينسجم مع تحوّل الصراع نحو الهيمنة البحرية.

سادساً: الفاعلون الرئيسيون وأدوارهم

الإمارات العربية المتحدة

يُظهر مسار الاستحداثات العسكرية في الجزر اليمنية أن الدور العدواني الإماراتي تجاوز منذ وقت مبكّر، منطق المشاركة ضمن تحالف عسكري عدواني ذي أهداف معلنة (عاصفة الحزم)، إلى مقاربة أكثر تركيباً تقوم على هندسة نفوذ بحري طويل الأمد، بوصف الإمارات جزءً من محور غربي صهيوني، وهي أكثر حضوراً في البحر وذات نفوذ كبير عبر شركة دبي العالمية، وصاحبة تجربة في الهيمنة البحرية، بخلاف السعودية التي هي إلى وقت قريب دولة قارية في استراتيجيتها الأمنية برغم سواحلها الكبيرة.

ويتجلّى الدور الإماراتي في طبيعة البنى التحتية المُنشأة، وفي اختيار الجزر ذات القيمة الجيوعسكرية العالية، وفي نمط التمركز الذي يجمع بين ديمومة الاستفادة العملية من وانخفاض الكلفة الأمنية.

لم يكن الدور الإماراتي موجّهاً لإدارة العمليات العسكرية العدوانية داخل اليمن بقدر ما يستهدف التحكم في عقد الملاحة البحرية، وبناء نقاط ارتكاز تُدمج ضمن شبكة إقليمية في ظل نطاق المنطقة العسكرية المركزية الأمريكية- وضمن الاستراتيجية البحرية للناتو ومفهوم المحيط الأزرق- تمتد عبر البحر الأحمر وبحر العرب إلى مدخل المحيط الهندي.

في العام 2019م صرحت الإمارات أنها انسحبت من العدوان على اليمن وسحبت قواتها، لكنها ظلت تستحدث في الجزر بعد ذلك، ومع وجود وكلاء لها فمن المحتمل استمرار وجود ضباطها بعد الانسحاب المُعلن، كما أنها ظلت تشرف على إيصال بعثات عسكرية "إسرائيلية" إلى الجزر التي تهيمن عليها. (لاحقاً في يناير 2026م وعلى خلفية التطورات التي جرت شرق اليمن أعلنت الإمارات الانسحاب من عموم اليمن).

المملكة العربية السعودية

يختلف الدور السعودي في الجزر اليمنية من حيث الشكل والوظيفة عن الدور الإماراتي- **دون أن يعني ذلك أن الدور السعودي غير عدواني** - إذ يتّسم بقدر أكبر من الحذر والتركيز الأمني المباشر، ينحصر الاهتمام السعودي أساساً في منع تحوّل الجزر إلى مصدر تهديد للعمق السعودي، وتحويل الجزر اليمنية إلى حائط صدّ وسياج بحري متقدم، غير أن هذا الدور، رغم تراجعه النسبي في البعد الإنشائي مقارنة بالإمارات، أسهم عملياً في تكريس واقع التمركز المعادي، سواء عبر التواجد السعودي المباشر أو عبر التعامل مع وكلاء محليين بوصفهم بدائل مؤقتة عن الدولة.

على خلفية تصعيد "الانتقالي" شرق اليمن في ديسمبر 2025م والتدخل السعودي المباشر في الملف، ظهرت تسريبات إعلامية لم تؤكدها السعودية عن انسحاب القوات السعودية والسودانية من مدينة عدن، ومن الجزر ومن بينها جزيرة ميون، لتحل محلها قوات الانتقالي الموالية للإمارات، غير أن هذا الواقع تغيّر بشكل جذري، ففي يناير 2026م جرى تصفية "الانتقالي" سياسياً وحلّ قواته العسكرية واحتوائها لصالح السعودية، ما يعني أنها بحكم الأمر الواقع باتت النافذ الجديد المهيمن على الجزر اليمنية عبر الوكلاء.

المجلس الانتقالي الجنوبي

مثّل المجلس الانتقالي الجنوبي- قبل سقوطه في يناير 2026م- أحد أبرز الوكلاء المحليين في إدارة الجزر والسواحل الجنوبية، حيث تولّى مهام السيطرة الميدانية والحراسة، مستفيداً من الدعم السياسي والعسكري الإماراتي. غير أن هذا الدور يظل محدوداً من حيث القرار الاستراتيجي، إذ يقتصر على التنفيذ والإدارة اليومية دون امتلاك القدرة على تحديد وظائف الجزر أو اتجاهات استخدامها. وبذلك أسهم "الانتقالي" في تثبيت واقع السيطرة الأجنبي بوصفه حلقة وسيطة تُسهّل تمرير الترتيبات الإقليمية على حساب السيادة الوطنية.

قوات طارق صالح

تتركّز أدوار القوات المرتبطة بـ"طارق صالح" المدعومة إماراتياً -والتي هي حاليا في حالة إرباك في الولاء بعد التغيرات في يناير 2026م ومن المحتمل أن يتم احتوائها من قبل السعودية- تتركز هذه القوات في الساحل الغربي والجزر المقابلة له، حيث تؤدي وظيفة عسكرية وأمنية مرتبطة بالتحكم الساحلي ومراقبة الملاحة في جنوب البحر الأحمر. ويُفهم هذا الدور في إطار ما كان قائماً من توزيع وظيفي للأدوار بين الوكلاء المحليين التابعين للإمارات(الانتقالي كان وكيلاً في الجزر "الجنوبية" وطارق وكيل في الجزر "الشمالية") بحيث أُنيطت بهذه القوات مهام ميدانية محددة دون انخراط في قرار التمركز أو طبيعته.

قوات خفر السواحل

تُقدَّم ما تُسمّى بـ"قوات خفر السواحل" بوصفها ذراعاً رسمياً لإدارة الأمن البحري والجزر، غير أن دورها الفعلي يظل مقيّداً بميزان القوى المسيطر فهي طوال السنوات الماضية إما كانت خاضعة لمناطق هيمنة السعودية أو الإمارات، واستخدمت هذه القوات كغطاء قانوني أو إداري لوجود عسكري فعلي

تتحكم به قوى أجنبية ووكلاء محليين لها من خارج ما تُسمّى بـ"وزارة دفاع الشرعية"، مع افتقار "قوات خفر السواحل" للاستقلالية العملياتية والقرار السيادي، هذا الوضع أفرغ الدور "الرسمي" المزعوم من مضمونه، وحوّله طوال السنوات الماضية إلى أداة لإضفاء شرعية شكلية على ترتيبات لا تنبع من إرادة وطنية جامعة. في الوقت الراهن ومع التطورات التي أعقبت إخراج الإمارات من اليمن في يناير 2026م واحتواء السعودية للقوات التي كانت موالية للإمارات، فإن ما تسمى بـ"قوات خفر السواحل"، ستظل رهناً بالسياسة السعودية بصورة مباشرة بوصفها المهيمن الجديد والوحيد.

تكاملية أدوار الفاعلين

تكشف خريطة الفاعلين أن الجزر اليمنية ظلت تُدار ضمن منظومة توزيع أدوار غير متكافئة، حيث تحتفظ القوى الإقليمية بمفاتيح القرار والقدرات النوعية، بينما تُناط بالقوى المحلية مهام السيطرة والتنفيذ، وهذا النمط لم يُنتج أمناً بحرياً مستداماً، بل كرّس واقعاً سيادياً مختلاً، تُدار فيه الجغرافيا اليمنية كمساحات وظيفية تخدم توازنات إقليمية، لا كجزء من دولة ذات سيادة كاملة.

الانعكاسات الإقليمية والدولية

أدّت عسكرة الجزر اليمنية إلى إدخال البحر الأحمر وباب المندب في طور تحوّل جيوسياسي خطير ، فبدل أن تضمن سلامة الملاحة من خلال تنسيق الدول الساحلية وبناء قدرات وطنية يمنية، باتت تُدار عبر نقاط ارتكاز عسكرية، ما حوّل الممر إلى مساحة مراقبة دائمة وزاد من احتمالات التصعيد. وينعكس هذا التحول سلباً على الاستقرار طويل الأمد، إذ يجعل أمن الممرات رهناً بالسياسات الاقليمية، لا قواعد القانون الدولي والتعاون الإقليمي.

إقليمياً، أسهمت الاستحداثات في الجزر اليمنية- خلال الفترة الماضية- في تعميق التنافس داخل المعسكر الواحد السعودي الإماراتي؛ فاختلاف مقاربات الفاعلين الإقليميين تجاه الجزر أنتج تداخلاً في الأدوار وازدواجية في مرجعيات الوكلاء المحليين، الذين دخلوا الجزر بوظائف متباينة، ما زاد من تفكك المجال الساحلي اليمني وحوّله إلى ساحة نفوذ تُدار من خارج الإطار الوطني. (قبل أن ينهار ما سُمّي بالتحالف بشكل نهائي في يناير 2026م وتخرج الإمارات لتظل السعودية هي المُهيمن الوحيد والمتحدث باسم التحالف الذي لم يعد له وجود).

تدويل الممرات البحرية وعودة منطق القواعد

دولياً، تُسهم عسكرة الجزر اليمنية في إعادة إحياء منطق القواعد المتقدمة في الممرات الحيوية، في سياق تنافس القوى الكبرى على الطاقة والتجارة وانتقال المواد الخام الضرورية للصناعات العالمية (سلاسل الإمداد)، فوجود بُنى عسكرية قابلة للتشغيل الجوي والبحري على مقربة من خطوط الشحن يجعل البحر الأحمر جزءاً من معادلة الردع والاحتواء العالمي، لا مجرد ممرّ وطني، ويؤدي هذا إلى تضييق هامش الدول التي لها سواحل على البحر الأحمر، ويُضعف قدرتها على إدارة أمنها البحري بصورة مستقلة، مع تصاعد الاعتماد على ترتيبات أمنية خارجية وزيادة عسكرة منطقة القرن الإفريقي.

أثر الاستحداثات على مسارات الطاقة والتجارة

ترتبط أهمية البحر الأحمر وباب المندب بكونهما مساراً رئيسياً لنقل الطاقة والسلع بين آسيا وأوروبا. غير أن تحويل الجزر اليمنية إلى نقاط تمركز عسكري يُدخل عنصر توجّس وعدم يقين في سير التدفقات التجارية، إذ تصبح الملاحة خاضعة لتقديرات أمنية وسياسية متغيّرة لا سياسة وطنية ثابتة. ومع اتساع نطاق المراقبة والانتشار العسكري الأجنبي تتزايد كلفة التأمين والشحن، وتتعاظم مخاطر تعطّل الإمدادات في حال اندلاع حرب اقليمية أوسع، ما ينعكس على الاقتصاد العالمي برمّته.

موقع اليمن في معادلة الأمن الإقليمي والدولي

تكشف هذه الانعكاسات أن اليمن حالياً لم يعد يُعامل بوصفه دولة ساحلية ذات سيادة كاملة، بل بوصفه حيزاً جغرافياً مقسم وظيفياً في ترتيبات أمنية أوسع، هذا الوضع المرتبط بالمشاريع الأجنبية يُفرغ أي حديث عن حماية الملاحة من مضمونه الحقيقي، لأن الأمن المستدام لا يتحقق عبر عسكرة الجغرافيا وتدويل وظائفها، بل عبر استعادة الدولة اليمنية لولايتها الكاملة على سواحلها وجزرها، وبناء شراكات إقليمية قائمة على الندية والتوافق، لا على التمركز والوصاية.

الخاتمـــــــــة

تؤكد الخلاصات التحليلية لهذه الورقة أن الجزر اليمنية لم تعد مجرّد هوامش جغرافية في صراع يأخذ طابعاً داخلياً، بل تحوّلت إلى مركز ثقل في إعادة هندسة الأمن البحري الإقليمي والدولي. فالمسار الذي بدأ بذريعة "الحرب"، انتهى عمليًا إلى إعادة توظيف الجغرافيا اليمنية ضمن منظومات نفوذ بحرية خارجية، تُدار بمعزل عن الإرادة الوطنية، وتُقدَّم بوصفها ترتيبات "حماية للملاحة" بينما تُفرغ السيادة اليمنية من مضمونها.

تُظهر التجربة أن عسكرة الجزر وتدويل وظائفها لا تُنتج استقرارًا، بل تزرع شروط تصعيد دائم، وتجعل أمن الممرات رهينًا بتوازنات القوى لا بقواعد القانون الدولي أو التعاون الإقليمي. كما أن الاعتماد على الوكلاء المحليين، حوّل السواحل والجزر إلى مساحات نفوذ متنازع عليها، لا إلى ركيزة للأمن الجماعي.

وعليه، فإن أي مقاربة جادة لأمن البحر الأحمر وباب المندب لا يمكن أن تنجح من دون استعادة اليمن لسيادته الكاملة على جُزُره وسواحله، وإعادة دمج هذه الجغرافيا ضمن استراتيجية سيادية وطنية، تقوم على شراكات إقليمية متوازنة، لا على التمركز والوصاية الأجنبية. فالأمن البحري لا يتحقق عبر القواعد الأجنبية محتلة كانت أم مستأجرة كما هو عليه الحال في القرن الإفريقي، بل عبر دول ساحلية قوية، قادرة على إدارة ممراتها بوصفها مسؤولية سيادية ومصلحة مشتركة، لا وظيفة مُستباحة في صراع النفوذ الدولي.

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات

www.saba.ye/ar